الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

البيان الصادر عن الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP) كمساهمة في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية (مايو 2022)

نيويورك، 17-2022/5/20

إن السادة المسئولين ممثلي الدول العربية المشاركين في الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شـــؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) عبر تقنية الاتصال المرئي يوم 10 مارس/ أذار 2022، والذي هدف إلى التحضير للمشاركة الفعالة في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية الذي يعقد في نيويورك خلال الفترة من 17 إلى 20 مايو/ أيار 2022،

- تأكيداً على الأهمية الكبيرة التي تحتلها قضايا الهجرة في المنطقة العربية التي تضم دول مرسلة ودول مستقبلة ودول عبور، والتي قدر عدد المهاجرين منها في عام 2020 بـ 32,8 مليون شخص، بقي نصفهم داخل المنطقة التي بلغ ما تستضيفه 41,4 مليون مهاجر ولاجئ،
- وحرصاً على تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة والتقليل من انعكاساتها السلبية على عملية التنمية في الدول العربية،
- وتأكيداً على أن قضايا الهجرة وأوضاع المهاجرين وحقوقهم أصبح لها العديد من التداعيات السياسية والأمنية على المستويات الإقليمية والدولية ولم تعد تقتصر على الآثار التي تخلفها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية،
- ووعياً بالتحديات الراهنة وعلى رأســـها جائحة كوفيد-19 والتي كان لها تأثيرات كبيرة على كل مناحي الحياة، وأثرت بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة ومن بينها اللاجئين والنازحين،
- وإيماناً بأهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الهجرة بما يصب في صالح الدول المرسلة والدول المستقبلة ودول العبور وكذلك المهاجرين أنفسهم،
- ووعياً بأن أداء نظم الهجرة يتحسن بالمناقشة المستمرة للموضوع وتبادل الخبرات والتعلم من الأخطاء ومعالجة التحديات بما يجعل هذه النظم قادرة على التكيف والتعامل مع الاحتياجات والوقائع الجديدة،
- وإيماناً بأهمية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بما يؤدي إلى إدارة الهجرة بطريقة فعالة وإنسانية، وتهيئة المجتمعات لمواجهة التحديات القائمة والمحتملة، وكذا إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لخطة التنمية المستدامة 2030،
- وتأكيداً على الدور الإيجابي لعملية التشـــاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في توحيد الموقف العربي من الموضـــوعات المطروحة على الســـاحة الدولية وعرضـــه خلال الفعاليات العالمية، وأهمية دعمها وتعزيز دورها كأحد الآليات القائمة المهمة،

يسلطون الضوء على ما يلي:

- أهمية تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة اتساقاً مع ما تشمله مبادئه الإرشادية من التأكيد على سيادة الدول في تحديد أولوياتها فيما يتعلق بسياسات الهجرة الخاصة بها وبما يتماشى مع القوانين الوطنية للدول الأعضاء والتزاماتها بموجب القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، فتنفيذ الاتفاق العالمي ليس عملية نموذجية تنطبق على جميع السياقات بل هي تختلف باختلاف ظروف كل دولة. واختلاف حالة الهجرة في المنطقة العربية التي تضم دول مرسلة ودول مستقبلة ودول عبور يؤدي إلى اختلاف الأولويات بين هذه الدول حسب طبيعة كل دولة وظروفها.
- إن تنفيذ الأهداف والالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي هي السبيل إلى تحسين حوكمة الهجرة والتصدي للتحديات المرتبطة بها وتعزيز مساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة.
- أهمية الاعتماد على عناصر جيدة لحوكمة الهجرة تتبع نهج الحكومة بأكملها بحيث تقوم على التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني، بهدف الوصول إلى مرحلة رسم السياسات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.
- الالتزام باستمرار المشاركة الفعالة في عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- الإشارة إلى التحديات الخاصة التي تواجه المنطقة العربية بعد عِقد من الأزمات المتتابعة، والتي نتج عنها خروج تدفقات كبيرة من اللاجئين والنازحين المقيمين في المنطقة، مما ألقي بضغوط وأعباء مضاعفة على كاهل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية في هذه الدول.
- الإشادة بالجهود التي قامت بها الدول العربية الأعضاء لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة ومستوى الإنجاز رغم التحديات والمصاعب المختلفة التي واجهتها خلال هذه الفترة العصيبة جراء جائحة كوفيد-19، وبصفة خاصة الجهود المبذولة لتوفير خدمات الرعاية الطبية واللقاحات للمهاجرين واللاجئين جنباً إلى جنب مع مواطنيها وإدراجهم ضمن الفئات الأولى بالرعاية، وذلك اتساقاً مع التزاماتها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والخطط العالمية وخصوصاً خطة التنمية المستدامة 2030 التي تدور حول أهمية ألا يتخلف أحد عن الركب.
- الإشادة كذلك بدور المهاجرين في الخطوط الأمامية للتصدي للأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، بدءاً من رعاية المرضى والمسنين ووصولاً إلى ضمان الإمداد بالأغذية أثناء إجراءات الإغلاق، فضلاً عن دورهم كمصدر أساسي للتحويلات النقدية وإسهامهم في عملية التنمية في دول المصدر والمقصد، وهذا بالرغم من التحديات التي واجهها المهاجرون أنفسهم بسبب هذه الجائحة والتي أثرت على سبل عيش ملايين المهاجرين وأسرهم.
- تثمين دور عملية التشاور العربية في رفع وعي الدول الأعضاء واطلاعها بصورة مستمرة على المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة واستعراضه على المستوى الإقليمي والدولي، ومناقشة الموضوع بصورة مستمرة خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور، بالإضافة إلى حرصها على المشاركة الفعالة في جميع المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع.
- تشجيع عملية التشاور العربية على مواصلة جهودها الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال: استمرار الحوار بين الدول الأعضاء وتعزيزه؛ وتبادل التجارب والخبرات؛ والتعلم من الأقران بشأن تطوير الممارسات والدروس المستفادة والتحديات المستمرة؛ وتعزيز الأطر القانونية التي تحترم حقوق المهاجرين؛ وتوحيد الرؤى العربية وتنسيق السياسات

بين دول المنطقة في مجال الهجرة؛ وتشـجيع التعاون بين الدول الأعضـاء لتوفير قنوات نظامية وآمنة للهجرة من خلال دفع آليات انتقال العمالة. إلى جانب العمل على ضمان مشاركة الدول الأعضاء بفعالية في كافة الفعاليات ذات الصلة بالاتفاق العالمي على المستوى الإقليمي والدولي.

- التأكيد على أهمية اسـتمرار التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية بهدف تنسـيق الجهود وتجنب الازدواجية في العمل وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضـــاء، وذلك بما يتفق مع الهدف 23 من أهداف الاتفاق العالمي.